فريق التحالف الاشتراكي

جلسة مسائلة السيد رئيس الحكومة
حول إشكاليات النقل ببلادنا

تعقيب ذ. عبد اللطيف أعمو
على جواب السيد رئيس الحكومة

الخميس 8 نونبر 2012

السيد رئيس الحكومة،

المغرب والمغاربة يستقبلون العشرية الثانية من القرن الحالي، بدستور جديد يدعو إلى إرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة، وبحكومة جديدة، التزمت في برنامجها الحكومي بالاستمرار في الاستثمار في البنية التحتية الطرقية، وفق مقاربة تستحضر ضرورة التكامل بين مختلف أنماط النقل وتعتمد التخطيط والتدقيق لأهداف البرامج الخاصة ومصادر تمويلها بما يضمن كفايتها وديمومتها والفعالية في تنزيلها. فمن حقنا أن نطمح إلى سياسة فاعلة وفعالة في مجال النقل بعد إخفاقات متوالية.. ومن حقنا كذلك أن نتساءل معكم:

- هل نحن بالفعل في مسار صحيح نحو هذه الأهداف المعلنة؟ أم أننا ما نزال نتباطؤ ونتخبط.. ولا نشرع في مسار .. حتى يظهر لنا مسار

آخر؟ دون الوقوف عن الجدوى الكاملة ومتطلبات رهان تحقيق المردودية وانتفاع المغرب ومواطنيه كافة بهذه المردودية؟

- هل حققنا ما يكفي من توسيع الشبكة الطرقية الجيدة، سواء بين المدن أو بين القرى؟ وهل ما تحقق من الطرق السيارة أدى إلى تحقيق هدف المردودية المنشودة كاملة، اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، أو أن الهدف منها هو فقط نقل السياح والبضائع؟
- هل ما نحن عازمون على إنجازه من مشروع القطار الفائق السرعة TGV سيضمن لنا انتعاشا اقتصاديا واجتماعيا متكاملا ؟
- هل فكرت حكومتكم في كافة متطلبات هذا المشروع الضخم وضروريات المصاحبة ومرافقة المشروع من تجهيزات فوقية لتوسيع شرايين الحركة الاقتصادية والتجارية؟ أم أن الهدف هو ربح ساعة من الزمن بين طنجة والدار البيضاء من أجل خسارة ساعتين أو أكثر للوصول إلى مطار محمد الخامس أو تضييع ثلاث ساعات للوصول إلى الجديدة أو المحمدية أو إلى أي حي من أحياء الدار البيضاء؟
- هل خوصصة الشركة الوطنية للنقل البحري كومناف، وما نتج عن ذلك من تدمير وهلاك وخلخلة كل طموح وطني لإقامة أسطول للنقل البحري في دولة شاطئية بامتياز متوسطية وأطلسية ، ذات دور استراتيجي لمنطقة مضيق جبل طارق؟
- وهل خوصصة الشركة الوطنية للنقل البحري لا تجعلنا نخشى أن يلقى قطاع النقل الجوي وقطاع النقل السككي نفس المصير؟
- وهل يمكن اختزال إشكاليات التنقل في زمننا الحاضر في موضوع الأمن والسلامة الطرقيتين.. في غياب مقاربة شمولية تحيط بالمخاطر المتوقعة والمتزايدة، والتي تهدد ليس فقط السلامة الجسدية والاقتصادية ، ولكن كذلك، راحة الإنسان وطمأنينته وصحته النفسية؟

إننا بالفعل أخفقنا، أخفقت الحكومات السابقة، في تدبير إشكاليات التنقل – وسجلتم هذا بكل شجاعة في مداخلتكم. وأضعنا الكثير من الوقت طيلة عقود مضت لعدم توفرنا على استراتيجيات وتوجهات كبرى في هذا المجال. ولا نريد لكم كحكومة جديدة أن تخفقوا بدوركم.

أعلنتم، ونحن معكم، عن استراتيجية مواجهة إشكالية السلامة الطرقية. وننتظر منكم الإعلان عن استراتيجية النقل. فلا يمكن، في منظورنا، اختزال إشكاليات التنقل في مواجهة حوادث السير.

والمغرب يعرف اليوم تحولات كبرى ناتجة عن النمو السكاني والتمدن السريع، حيث توسعت المدن إلى حدود غير متحكم فيها. وأصبحت تستقطب أعدادا غفيرة من السكان، غالبيتهم من محدودي الدخل، وحاجياتهم للخدمات الأساسية ملحة ومتعددة. وعلى رأس هذه الخدمات، نجد خدمات النقل الحضري.

فعلينا مواجهة إشكالية ثقيلة ومعقدة. لأن محورية إشكالية التنقلات الحضرية راجعة إلى كون توفير وسائل النقل المريحة والسهلة الولوج والاقتصادية التسعيرة هي التي تجعل باقي الخدمات الأساسية قريبة من المواطن.

فكل سياسة فعالة للنقل العمومي مشروطة بمطامح شخصية لكل مواطن، من أهمها حرية التنقل والتحرك، سهولة وسرعة التنقلات، إمكانية الوصول لكل أماكن العيش بسلاسة ودون عناء كبير داخل المجال الحضري أو للسفر ما بين الجهات (إما للتبضع أو للتنزه أو للعمل أو للسكن...).

إننا لسنا هنا اليوم بصدد الحديث عن تجويد خدمات النقل ببلادنا فحسب، بل نتحدث معكم عن إحدى أسس "أنسنة مجالات العيش" humaniser les espaces de vie ووضع المواطن المغربي في قلب النقاش العمومي.

والرهان المؤسساتي الذي على الدولة والجماعات الترابية رفعه يتمثل في خلق وإبداع تطابق وانسجام بين هذه المطامح الشخصية المشروعة لكل مواطن والرهانات المجتمعية الكبرى التي ترتبط أساسا باختيارات تحترم البيئة وبتوطيد أشكال التضامن الاجتماعي والاقتصادي، بجانب تدعيم

التضامن ما بين الجماعات في مجال التنقلات مع الاستجابة لانتظارات وطموحات المواطنين فيما يخص اختيار نمط، وحرية وسلامة التنقل.

إننا بالفعل في مرحلة رمزية حاسمة ستساعد لا محالة، إن أحسننا تقديرها، على خلق أجواء جديدة لتعبئة مجتمعية لإيجاد الحلول لإشكاليات النقل المعقدة وطنيا وجهويا ومحليا.

فالمقاربة القانونية وحدها لا تكفي. ومدونة السير أبانت بالفعل عن جدواها، لكن كذلك عن محدوديتها. فبجانب تكثيف الجهد التشريعي، يتوجب تعزيز البنيات التحتية الحضرية منها والغير الحضرية، واعتماد نظرة شمولية ومندمجة حول التنقلات الحضرية تعزز وتدعم وتسهل التكامل بين مختلف وسائل وأنماط التنقل داخل المجال الحضري *inter modalité* .

فإذا كانت رغبتنا قوية بتجاوز إخفاقات الماضي ورفع تحديات المستقبل الملحة، فعلينا أولا الاستماع لبعضنا البعض، وفتح قنوات التواصل الجدي والمثمر بين المنتخبين (أغلبية ومعارضة) والقطاعات الحكومية القيمة على قطاع النقل لكي نضمن حسن التنسيق بين مختلف المتدخلين.

فزمن الأعذار قد ولى : فلم يعد من مصلحة الدولة التذرع بمزايا اللاّمركزية للتملص من مسؤوليتها.. ولم يعد من مصلحة المجالس المنتخبة الاختباء وراء عذر قلة الإمكانيات للهروب من مواجهة المشاكل المطروحة.

لقد أضعنا وقتا ثمينا، خلال عقود خلت، بالعلاجات السطحية والمعالجات المحدودة ***(الترخيص لشركة جديدة للنقل الحضري، وتوسيع دائرة تدخل الطاكسي الكبير داخل مجال حضري معين،...إلخ) وأضعنا وقتا أثمن بضعف الشجاعة السياسية. فعلينا إذن أن نحقق توافقا وطنيا واسعا حول تعميم السكك الحديدية، وجعل المغرب بلدا سككيا بامتياز مع تحقيق التكامل بين مختلف وسائل النقل.***

لهذا، فنحن اليوم مدعوون إلى بناء نظرة مشتركة بين الدولة والمنتخبين لبناء منظومة مستدامة وفعالة للتنقلات . لأننا مسؤولون، ولدينا واجب المبادرة والفعل. وأمامنا مشروع الجهوية المتقدمة الذي علينا إنجاحه. وفي هذا الإطار، علينا إنجاح الخطة الوطنية والاستراتيجية الوطنية للنقل.

وشكرا